



Habitat International Coalition
Coalición Internacional del Hábitat
Coalition Internationale de l'Habitat
Coalizão Internacional do Habitat
التحالف الدولي للموئل
अंतरराष्ट्रीय पर्यावास गठबंधन

Global network for the right to habitat and social justice
Red global por los derechos al hábitat y a la justicia social
Réseau global pour le droit à l'habitat et la justice sociale

بيان عام

أصوات الموئل: في خضم تلك الجائحة، المستقبل هو اليوم

مايو/أيار 2020

منذ عام 1976، يناضل التحالف الدولي للموئل من أجل العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، واستدامة كوكبنا. التحالف الدولي للموئل هو شبكة عالمية تضم أكثر من 400 منظمة وحلفاء لها في 120 دولة من خمس قارات، والتي تعمل إلى جانب العديد من الحركات الاجتماعية، للدفاع عن حقوق الإنسان في الموئل، ومن بينها الحق في سكن كريم. لذا نناشد جميع المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين على مستوى البلدي، والمحلي، والوطني، والإقليمي، والدولي، للانضمام إلى الأصوات والجهود، للمساعدة في بناء حاضر ومستقبل عادلاً اجتماعياً وبيئياً.

1. الجائحة أظهرت للبيان التفاوتات الموجودة من قبل

تعد اليوم المدن الكبرى، والمتوسطة الحجم والصغيرة، موطناً لأكثر من نصف سكان العالم، وفي كثير من الأحيان تعد بمثابة جُزراً للحدائق والبذخ الرأسمالي. ولكن الكثير من سكان المناطق الحضرية في العالم لازال يعيشون في ظروف وأماكن غير ملائمة، وغير آمنة، وفقيرة ودون فرص. وفي مختلف أنحاء العالم، تعكس ظروف الموئل التفاوت الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي والبيئي العميق. وهي نتيجة العمليات المتسارعة لخصوصية الفضاءات الحضرية والريفية، والمضاربة ونزع الملكيات، والتي أسفرت بدورها عن عدم المساواة في الوصول إلى السلع والخدمات العامة، التي تعد أمراً ضرورياً في الحياة اليومية للجميع. وتتضح بشكل جلي، التفاوتات الهيكلية في مختلف أنحاء العالم الجنوبي، وبعد أكثر من ثلاثة عقود من تطبيق السياسات النيوليبرالية، التي فضلت التراكم على حياة الإنسان.

جائحة كوفيد-19، ليست أزمة صحية عالمية فحسب، فقد كشفت عن أوجه التفاوت الموجودة بالفعل، واستنفاد النظام السياسي والاقتصادي الذي ينتج ويعيد إنتاج تلك التفاوتات، إضافة إلى، الإقصاء التاريخي، وتدمير النظام البيئي، الحيوية لحياة الإنسان. ولمواجهة هذا الإنذار الصحي، دخلت المدن في إجراءات الحجر الصحي، بموجب "التدابير المناعية العالمية للحماية الاجتماعية"، مثل حملات "أبقى بالمنزل/Stay-at-Home"، والتي أنتشرت بشكل سريع دون تمييز على أساس الجنس، أو اللون، أو العمر، أو العرق، أو القدرات البدنية أو الذهنية. ومثل هذه التدابير تفرض أن كل فرد لديه منزل، ولديه إمكانية الوصول إلى مرفق المياه والصرف الصحي، والغذاء، والقدرة على العمل من المنزل، والاعتماد على مدخراتهم في فترة الأزمة. ونشهد كذلك، تصور غير مقيد من الدولة كحامية لأرواح جميع المواطنين؛ وإضفاء طابع رومانسي على إجراءات الحجر لكوفيد-19، من خلال سيناريوهات تفرض أن "المنزل" مكان آمن، و"الأشخاص" بصفته مالكي أجسادهم ووقتهم، ولقرارتهم الخاصة بالانتاج والإنجاب، وبشأن التحرك الجماعي، والمشاركة السياسية؛ بإيجاز، باعتبارهم مواطنين متمتعين بكامل طاقتهم في ممارسة حقوقهم.

تلك الافتراضات، والتي تتجذر بعمق في مجتمعاتنا ونظام حكومتنا، لاتزال لديها آثار غير متناسبة على قطاعات اجتماعية عادة ما تكون غير مرئية وهي: الفقراء، العمال غير الرسميين، المهاجرين، الشعوب الأصلية، وإلى حد كبير، المرأة التي تعيش مع تقاطع أشكال متعددة من الهويات الاجتماعية.

2. الرعاية الذاتية ليست متماثلة لكل فرد

وتُظهر الجائحة هشاشة وتداعي أوضاع السكن للأشخاص ذوي الدخل المحدود، في المنازل غير الملائمة، أو الترتيبات المعيشية المشتركة، دون وجود مقدرة على تطبيق العزل، أو في ظل سوء الظروف الصحية.¹ وبسبب سياسات الإسكان غير اللائقة، يُجبر الملايين من الفقراء، وذوي الدخل المنخفض، للعيش في أماكن مكتظة، وحرمانهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية. وبداية من الآن، يجب علينا أن نصيغ ونستحدث استراتيجيات لحماية من ليس لديهم أماكن آمنة، ورعاية ذاتية. كما يقع الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات متدهورة، كضحايا نتيجة تكاثر غير مألوف من الاعتداءات والحرائق؛ هؤلاء الذين يدفعون إيجاراً تعسفياً، والأشخاص الذين يعيشون في العراء، والمهاجرين. بإيجاز، أولئك الذين أجبروا على أن يقولوا لأنفسهم كل يوم: " إذا لم أخرج وأعمل، فلن أكل؛ ولا دفع الإيجار أو المرافق، وقد يتم إخلائي، أو قطع المياه أو الكهرباء". وبالمثل، تواجه كذلك المجتمعات الريفية تحديات متعددة، منها على سبيل المثال، الخدمات الصحية والاجتماعية، التي غالباً ما تكون نادرة، سواء في البنية التحتية أو التوظيف. وحتى اليوم، وعلى الرغم حالات عدوى أقل في المناطق الريفية، فإذا بدأت في التكاثر، فستكون العواقب جسيمة. ولحماية أنفسهم، قامت العديد من المجتمعات الريفية، بإغلاق الطرق لتجنب قدوم العدوى، مما يؤثر على اقتصادهم الانتاجي، حيث لم يعد بإمكانهم الخروج وبيع منتجاتهم.

ويتزايد العنف ضد المرأة في حالات العزل وتقييد الحركة والأزمات؛ وعناك تقارير متزايدة عن العنف بين الجنسين تشهد على هذا الوضع. وهذا لا يشمل فقط العنف ضد النساء المنعزلات مع المسيئين إليهم، ولكن أيضاً ضد الأطفال وكبار السن. ويجب علينا أن نتذكر بأن المرأة هي القائمة على الرعاية الإنسانية في منازلهم، وأحيانهم، وعلى نطاق المجتمع الأوسع. كما أنهم يمثلون غالبية العاملين في مجال الإصحاح، والعاملين في القطاع غير الرسمي؛ وفي الأحياء الأكثر تدهوراً، فهم مقدمي الرعاية الأساسيين، هم أكثر الأشخاص الذين يديرون مطاعم الفقراء والمشردين، ويديرون الأنشطة المجتمعية. وفي المنزل، هم من يدعمون التعليم لأطفالهم، ويطعمون عائلاتهم، ويجلبون المياه والكثير، فيما يحرصون على الحفاظ على التوازن العاطفي.

فالعديد من التدابير الوقائية – بقدر ما تكون لاحتواء انتشار الفيروس – توسع الفجوة بين من يستطيعون اتخاذ تلك التدابير وبين من لا يستطيعون ذلك. فعلى سبيل المثال، العديد من الدول أغلقت المدارس ويتم التدريس من خلال شبكة الإنترنت؛ ولكن في الدول ذات الدخل المنخفض، هناك فقط 20% من الأشخاص من يمكنهم الإتصال بشبكة الإنترنت. وهناك واقع مماثل ينطبق على مؤشرات أخرى، مثل، عدد الأسرة في المستشفيات، ونظام الضمان الاجتماعي. هناك فقط 22% من العاطلين عن العمل على مستوى العالم يتلقون المساعدات، وهذا يستثني من يعملون بشكل ناقص/ البطالة المقنعة، وكذلك من يعملون بشكل غير مستقر. إضافة إلى ذلك، تعتمد العديد من الدول على استخدام البيانات الضخمة كتدابير أمنية، وتجميع وتحليل البيانات الشخصية من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية، أو إرسال قواتها المسلحة إلى الشارع لفرض حظر التجوال والعزل الاجتماعي.

وهذه لحظة متناقضة في التاريخ: فنحن أمام التهديدات والفرص. فلنفترض إمكانية إعادة التفكير لحقوق الممثل وظروف الحياة، ونقر بقيمة البعد الإنساني لأرضينا، ولوسائل الانتاج المتنوعة، وسبل العيش بكرامة، وعلاقتها بالموئل ونظم الصحة العامة والتعليم.

3. لا مزيد من العقود الضائعة

لقد أعلن مدير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، في مقابلة نُشرت في أوائل إبريل/نيسان 2020، بأن كوفيد-19، يهدد بفرض عقدين من التقدم الضائع على العديد من الدول. وتعرف بالفعل كل من أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، ماذا يعني أن تمر "بعقد ضائع" - فهو لا ينطوي فحسب على إعادة عقارب الساعة عشر سنوات إلى الوراء، بل يرهن أرواح وقرص أجيال بأكملها، ويخاطر بمزيد من النقص في النظم العامة والعالمية المتعلقة بالصحة، والتعليم، والسكن، والخدمات، والتوظيف، الحماية الاجتماعية. وفي أوائل إبريل/نيسان - في وقت بدأ فيه تأثير الوباء في الظهور في أقاليم عدة - قدر الأمين العام للأمم المتحدة الاحتياج إلى تعبئة خطة مساعدة دولية تعادل 10% أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي العالمي (أكثر من 2 تريليون دولار). وحتى اليوم، لاتزال الجهود الدولية والإقليمية على تلك الجبهة هامشياً، ويجب عليهم توسيعها، والنظر على أنها تعادل خطة مارشال لإعادة الإعمار. الاقتران بين أزمة الصحة العامة والشلل الاقتصادي، قد أثر بشدة على الأغلبية العاملة والمستبعدة. ونحن نعرف أنه سيجعل الفجر والبطالة أكثر سوءاً. وأن التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، وأجندة 2030، سوف يكون بعيداً عن تلك الغايات. والآن وأكثر من أي وقت مضى، يجب أن نعارض الصفات التقليدية لرأس المال؛ فالتغلب على الأزمة لا يجب أن يعتمد على التدفقات المالية لدعم المصالح الخاصة، أو المضاربات، الواقعة تحت السيطرة. الجوع غير مقبول.

4. التعلم من الماضي لبناء حاضر ومستقبل مختلف

قد يقتنع البعض أزمة الجائحة كذريعة لتعزيز الاستبداد والتراكم عن طريق التجريد، والاعتماد على الاستعارات القديمة العنصرية، والأبوية، والاستعمارية، والنيلويليرالية، التي تغذي الفردية، واللامبالاة، والكرهية، والخوف. لكن الأزمة قد أثبتت القدرة الجماعية للتفكير النقدي، والتحرك الجماعي. وويتضح ذلك بشكل خاص، في المستوطنات التي يتم بناؤها ذاتياً، والعمليات التعاونية، والتطبيق اليومي لمبادئ الإدارة والانتاج الاجتماعي للموئل. وهذه هي الممارسات التاريخية للبقاء والتضامن المترسخة في النضالات من أجل الأرض، والسكن، والخدمات الأساسية، والمواصلات العامة، والتعليم والصحة، والتي يجب الاعتراف بها ودعمها. التحدي الراهن هو في الاعتراف بهذه القدرات الجماعية ودعمها، وتحمل كيانات صنع القرار المسؤولية عن العملية.

تعزيز النقابات العميقة، يدعو إلى ضرورة عاجلة لتقوية دور الدولة، بصفاتها ضامن للحقوق. وتصبح الوظيفة الأساسية للسياسة المالية أمراً حاسماً لضمان توافر موارد كافية للاستجابة للأزمة؛ وهذا حقيقي بشكل خاص، للأقاليم التي تتسم بأنظمة ضريبية تنازلية تقيد الأغنياء، على حساب الفقراء والأكثر استضعافاً. ويجب التخفيف من آثار هذه الأزمة، من خلال اعتماد سياسات إعادة توزيع الحصائل الضريبية، التي من شأنها أن تضمن حماية اجتماعية كافية، وهيكلية ومترسخة، وتمويلها من خلال إصلاحات تدريجية للنظم الضريبية.

ونحن نقترح ونطالب بقرارات سياسية محورها الحياة، والتي من شأنها أن تمكن كل من الإدارة الجماعية للسلع العامة، ودور للدولة ومسؤوليتها لضمان حقوق كل فرد في الموئل والسلع العامة؛ وتعتزف بمساهمة المرأة في مهام تقديم الرعاية، ومن الحفاظ على كوكب الأرض والممارسة الكاملة لكافة حقوق الإنسان للجميع. ولنتذكر الدروس المستفادة من أزمنة أخرى في القرن الماضي وبداية هذا القرن. ولنعتزف بالثروة في الممارسات المجتمعية، والدعوة إلى سياسات لوقف تسليع الأراضي، والسكن، والمياه، والصحة، والتعليم، في إيجاز تسليع الحياة. ولكي نفعل ذلك، نحن نقترح ثلاثة خطوط رئيسية للتحرك، والنقدم نحو مستقبل عادل اجتماعياً وبيئياً:

نحو إعادة توزيع جذرية

قبل كل شيء، هذه محاولة لإعادة توجيه الاقتصاد، لحماية حياة وموئل الجميع. فهي ليست مهمة يتطلب التعامل معها من خلال استجابات طارئة وقصيرة المدى، ولكنها إجراءات هيكلية، تتطلب التالي:

- حشد الدعم الدولي في شكل مساعداتٍ - وليس قروضٍ - للبرامج التي ستفيد المونل والمسكن، ولفائدة المجتمعات والقطاعات الأكثر احتياجاً بشكل مباشر. وهذا يتطلب مستوى من التمويل يتناسب مع الاحتياجات الفعلية التي تنشأ من الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة.
- إنفاذ الوظيفة الاجتماعية للملكية والأرض، في كل من المناطق الحضرية والريفية، وحماية البيئة كتراث مشترك لكل الأجيال
- إدراج التعديلات الدستورية التي من شأنها أن تضمن الحق في السكن الملائم للجميع، لاسيما الأكثر استضعافاً، وتجنب عمليات الإخلاء وإعادة تحديد أسعار الفائدة، وشروط سداد القروض، والرهون العقارية والإيجارات.
- أن تعزز الأجهزة الحكومية، السياسات والبرامج الفعالة للوصول إلى الأراضي، وتوفر أوضاع للسكن الكريم، والخدمات الأساسية الملائمة، ودعم برامج تحسين الأحياء، بطريقة مستدامة وجوهرية.
- توضيح ودعم العلاقة بين الحق في السكن الملائم والصحة، ودعم التحسينات العاجلة في الظروف الملائمة للعيش، وغيرها من تدابير الموازنة لمكافحة فيروس كوفيد-19.
- وقف خصخصة الأراضي والممتلكات العامة، إضافة إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص، التي تخصص الأرباح، وتسلب موارد الناس وحقوقهم.
- تعزيز الإصلاحات المالية، التي تصحح العجز الناجم عن عدم كفاية الإيرادات الضريبية، وتعزيز نظام الضرائب التصاعدي، خاصة فيما يتعلق بالضرائب على رأس المال والممتلكات. وهذا يشمل، فرض ضرائب على المباني الشاغرة، أو استخدامها لحد من حالة الاكتظاظ، وذلك ضمن تدابير أخرى إعادة توزيع البنية التحتية غير المستخدمة بشكل كاف، وبناء بنوك للأراضي والسكن.
- زيادة الضرائب، على أرباح الشركات الكبرى والصناعات المزدهرة، مثل الاقتصاد الرقمي، وشركات التأمين، وتصنيع الأدوية، التي تجني مكاسب غير عادية، وبشكل عام من القطاع المالي. إلغاء الامتيازات والوفوائد الضريبية غير الضرورية، للموسرين، وتعزيز السياسات الفعالة في مواجهة التهرب الضريبي، وتجنبه من أجل تعزيز سياسات إعادة التوزيع.
- إجراء تقييم إعادة تخصيص إنفاق الموازنة في القطاعات ذات أولوية منخفضة - مثل الإنفاق العسكري - وتعزيز الإنفاق العام على خدمات السكن والمجالات الضرورية الأخرى، التي تعد أساسية للحماية الاجتماعية، وإعادة تنشيط الاقتصاد.

الاعتراف: مختلفون ولكن متساوون

- تستند إعادة التوزيع على الاعتراف بالاختلافات والحالات غير المرئية: فإذا كنت غير مرئي، فأنت غير مؤهل لأي عملية إعادة توزيع، سواء كانت عاجلة أو هيكلية. لهذا السبب، نعتقد أن هناك حاجة ماسة إلى الإجراءات التالية، والتي ينبغي أن تتبنى الأجهزة الحكومية الكثير منها:
- حماية حقوقنا وفرصنا، في مونل ومسكن بشكل يضمن الكرامة، بغض النظر عن النوع الاجتماعي، أو الميول الجنسية، أو الطبقة، أو العمر، أو العرق، أو الدين، أو القدرة الجسدية أو العقلية، مع الاعتراف بدور الهويات الاجتماعية المتعددة، التي غالباً ما تؤخذ كأساس للتمييز والوصم، والتهميش.
 - تقدير، وتقديم الدعم الفعال، للخبرات المتعددة الموجودة في الانتاج الاجتماعي للمونل وإدارته، التعاونية والجهود التي تُبنى ذاتياً، و من بينها بوضوح الشعوب الأصلية، مع تقدير مهام الرعاية والتكاثر الاجتماعي، التي تضطلع بها المرأة بصفة أساسية على كافة المستويات.
 - الاعتراف بقيمة الاقتصادات التضامنية، وتقديم الدعم لها في النواحي القانونية، والتنظيمية، والمالية.
 - التعرف على قيمة التنوع البيولوجي الثقافي، وحكمته، ومعرفة مختلف المناطق، كقاعدة لتصميم التحركات المناسبة وذات الصلة وغير المهيمنة.
 - تعزيز العلاقات التبادلية للتنمية بين المناطق الريفية والضواحي، والمناطق الحضرية، وتحديد سلاسل إنتاج وتوزيع الغذاء وتقديرها، وإمدادات الطاقة والمياه، بالإضافة إلى إدارة واستعادة النفايات الصلبة كمورد.

التكافؤ في المشاركة السياسية

ويعني هذا أن يتم على مستويات متعددة، توسيع آليات المشاركة الديمقراطية المباشرة، دون اعتبار للنوع الاجتماعي، أو الميول الجنسية، أو الطبقة، أو العمر، أو العرق، أو الدين، أو القدرة الجسدية أو العقلية.

- مكافحة الفعالية للعلاقات السلطوية، والأبوية، والتمييزية، بين المواطنين بعضهم البعض، وبين المواطنين والدولة.
- ضمان المساواة لكافة المهاجرين كأشخاص أصحاب حقوق.
- توسيع عمليات اللامركزية والاستقلال للبلديات، وآليات المشاركة المباشرة للمواطنين، في تخصيص وتنفيذ الانفاق الحكومي.
- ضمان وصول المساعدة الاجتماعية، والاقتصادية، والتقنية، والقانونية اللازمة للتحويل المؤئل جنياً إلى جنب مع السكان.
- مكافحة الممارسات الأبوية والسلطوية، التي تعزز وتحافظ على المساواة بين الجنسين، لتوسيع المساحات لمشاركة أصوات النساء في صناعة القرار.

فنحن بحاجة إلى أشكال جديدة من (إعادة)التوزيع، والاعتراف والمساواة بالمشاركة السياسية، من أجل حماية البناء الجماعي للحياة والمؤئل والمسكن. مكان آمن يمكننا أن نعيش فيه جميعاً بسلام وكرامة، هو أمر ممكن!

ل دعمكم هذا البيان، يرجى إضافة أسمكم، ومنظمتكم، والدولة هنا على الرابط التالي:

<https://bit.ly/habitatvoices>

شكراً على إنضمام صوتكم، ورفع صوت البيان عالياً